دور فئة الكتّاب الإداريين في علمنة الدولة العثمانية

خالد زيادة

I

كتب مصطفى بن عبد الله أفندي المعروف بإسم كاتب جلبي رسالةً صغيرةً بعنوان «دستور العمل في إصلاح الخلل»[١]، رفعها إلى السلطان محمد الرابع عام ١٦٥٣، بناءً على طلبه. وقد ذكر فيها أن الدول تعيش أدواراً، وبما أن الدولة العثمانية عاشت طويلاً مرحلة الازدهار، فإن مرحلة الركود قد بدأت. ويقترح كاتب الرسالة إصلاحات في المجالات الزراعية والعسكرية والخزينة. ويرى أنّ السلطان هو الذي يستطيع أن يقوم بهذا الإصلاح دون سواه من الرجال والهيئات.

تزدحم في الرسالة، تبعاً لقراءتنا لها، جملة المسائل التي تشكل نقاط المعالجة في الصفحات التالية. ونتنبّه من الطريقة التي يعرض فيها الكاتب المشكلة أن هناك تأثيراً خلدونياً وبخاصةٍ عندما يتحدث عن أدوار الدول. وصاحب الرسالة يعرف ابن خلدون فهو يذكره في موسوعته الشهيرة **كشف الظنون**. ويبدو لنا أن هذا التأثير ليس بذي أهمية إلا بمقدار ما يدلنا على حالة الكتابة التاريخية عند المسلمين في القرن السابع عشر. ومن جهة أخرى فإن المؤلف يطرح مسألة لم تطرح من قبل وهي مسألة الإصلاح التي لا تتأتى عن

(١) Lewis, B: Ottoman observers of ottoman decline J. c. i. i. R. Vol. 1 (1962) pp. 71-77.

مقدمات نظرية وإنما تبرز من خلال معاينة لأحوال دولة يتم الإقرار بتدهور مؤسساتها. وأخيراً فإن الكاتب ينيط الإصلاح بشخص السلطان بعد أن يناقش الإمكانيات الأخرى.

قبل معالجة هذه القضايا من خلال رسالة كاتب جلبي وسواها من الرسائل، نتساءل: ما هو الموقع الذي كان يحتله أولئك الأشخاص الذين يتوجه إليهم السلطان ليطلب مشورتهم وآراءهم في مشاكل الدولة؟

اتصفت الطبقة الحاكمة في الدولة العثمانية منذ تكونها بصفة عسكرية. وقد استمرت هذه الصفة ملازمة لهذه الطبقة خلال مراحل طويلة. وحين أصبح نظام الدوشرمة[١] هو الذي يغذي القوات العسكرية، صار هذا النظام الذي يقوم على تدريب الأسرى والعبيد الفتيان وإلحاقهم بالخدمة، يغذي أيضاً الطبقة الحاكمة. وصار الديوان الهمايوني الذي هو بمثابة الحكومة العليا يتكون مع استقرار الدولة، من عدة عناصر. فبالإضافة إلى الصدر الأعظم ووزراء القبة، كان هناك ممثلو العسكر أو السيفية ويتمثلون بآغا الانكشارية وقبودان البحر. ثم ممثلو الجهاز الديني من القضاة أو العلمية ويمثلهم قاضي عسكر الروملي وقاضي عسكر الأناضول. وأخيراً الكتّاب أو العلمية ويتمثلون بالنيشانجي والدفتردار. وكان الفرع الأكثر أهمية والأشد نشاطاً في الطبقة الحاكمة هم أهل القلم أو الكتّاب[٢] وذلك لتسلمهم شؤون الخزينة والمحاسبة، ومراسلات السلطان.

كان نظام الدوشرمة يغذي أيضاً طائفة أرباب القلم، ولكن مع انحلال هذا النظام في نهاية القرن السادس عشر، فإن أبناء شعوب الدولة الأحرار كان

---

(١) حول دوشرمة انظر عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية، الجزء الأول ــ مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٠، ص ٤٧١ وما بعدها.

(٢) Shaw, S: Histoire de L'Empire ottoman et de la turquie. Editions HORVATH 1983. p. 168.

بإمكانهم الانضمام إلى هذا النوع من الخدمة الإدارية. وفي مراحل لاحقة للسيطرة العثمانية عـلى الشام ومصر نجد أن عدداً من أبناء العرب قد التحقوا بخدمة الإدارة في استامبول مما يستوجب إلمامهم بالتركية، ومعرفة اللغة شرط لطلب المناصب الإدارية أو الوظائف العلمية الدينية. وأبناء العرب الذين وجدوا سبيلهم إلى خدمة الإدارة كانوا يملكون مهارات أخرى كمعرفة الخط والإنشاء والكتابة.

إن الإعداد العلمي أو الفقهي الذي كان قاعدة التدريس لكل أبناء المسلمين في الدولة، لا يخفي الـطابـع الخاص في تـدريب أهل القلم والكتّاب. فقد كانت التقاليد الفارسية هي الأساس في إعدادهم، وقد وجدت هذه التقاليد طريقها إلى الإدارة العثمانية منذ بداية تكونها. ويمكننا أن نكون فكرةً عن إعداد هؤلاء الكتّاب، من خلال تراجمهم العابرة في تراجم الأعيان والعلماء. فعند **المحبي** على سبيل المثال نجد ترجمة لأحد هؤلاء الكتّاب وهو اسكندر بن يوسف الرومي أحد كتاب خزينة دمشق المولود في بوسنة. ومناسبة ذكره أنه هو الذي سعى في قطع رزق العلماء! . والمحبي يصفه على النحو التالي: «كان كاتباً منشئاً عارفاً بالقوانين العثمانية وله خبرة تامة بالحساب وإنشاء الرسائل التركية»[١]. ونلاحظ من ذلك الفرق في إعداد هؤلاء الكتّاب بمـا يتلاءم مع طبيعة دورهم في الإدارة. ويذكر **المحبـي** ترجمةً أخرى لحبيب بن محمود النخجواني: أحد الكتّاب المشهورين بجودة الخط، وكان كل ما يكتبه قد استوحى أقسام الحسن وجمـع أدوات الإجادة وكان يعرف اللغات الثلاث العربية والفارسية والتركية»[٢]. إن معرفة الإنشاء وجودة الخط والكتابة واتقان اللغات كانت من الصفات الضرورية الملازمة لهؤلاء الكتّاب. ونجد لدى

(١) المحبـي: خلاصة الأثر، الجزء الأول، ص ٤٣.
(٢) المحبـي، نفسه ص ٥٠٠.

المرادي تراجم أوفر عدداً، ويذكر لنا سيرة أحد هؤلاء وقد التقى به في استامبول وهو أحمد رسمي الكريدي الذي سنلتقي به في مرحلة لاحقة من هذا الفصل. يصف المرادي أحمد رسمي بحشد من النعوت التي يُعرف بها الكتّاب عادة: المولى العام، الرئيس، الصدر الفاضل، الكاتب البارع، المنشىء اللغوي، أحد أعيان دار السلطنة ورؤسائها المشهورين. ونلاحظ في سيرة أحمد رسمي ازدواج إعداده المشترك بين العلماء والكتّاب، فقد اشتغل بتحصيل العلوم والإنشاء والخط والأدب، كما قرأ على الحسين بن محمد البصري وأحمد المنيني الدمشقي التفسير واللغة والفقه والنحو والمنطق والمعاني والأدب والشعر. إلا أن المناصب التي تسلمها تدلنا على طرق الترقي المتاحة أمام هؤلاء الكتّاب: فكان كاتباً للصدر الأعظم ثم رئيس الجاويشية أيام مصطفى خان، وكان في معسكر السلطان أيام الغزو والجهاد على الروسية، وصار محاسب الأموال السلطانية وثاني وكلاء بيت المال والروزنامجية وألّف رسائل منها «حديقة الرؤساء»، وفيها تراجم رؤساء الكتّاب في الدولة[1]. كما أنه تسلم مناصب، وكتب رسائل لم يذكرها المرادي وسنعود إليها لاحقاً.

يعيدنا ما كتبه أحمد رسمي في «حديقة الرؤساء» إلى تقليد شق طريقه في الآداب الإسلامية في الحقبة العباسية، ونجد نماذج له في مصنَّفي الجهشياري والصابي، حيث نجد تراجم للكتّاب والوزراء مرتبة تبعاً للتعاقب الزمني، مما يذكرنا بتراجم العلماء مع الفروق المعروفة بين النوعين الأدبيين. ففي كتاب **الوزراء والكتّاب** للجهشياري نجد تأريخاً للكتابة والكتاب منذ أيام ملوك الفرس حتى زمن المأمون. وردّ أصول الكتّاب إلى عصر سابق للإسلام ليس بدون مغزى، ففيه تأكيد على نوع الوظيفة وتقاليدها الضاربة في الآداب

(١) المرادي: سلك الدرر، الجزء الأول، ص ٧٣ ــ ٨٠.

الفارسية. وإذا كان أحمد رسمي المتوفى عام ١٧٨٣ في نهاية القرن الثامن عشر، يسرد تراجم ٦٤٠ من رؤساء الكتّاب الذين تعاقبوا على هذا المنصب في الدولة العثمانية، ويتبـع بذلك تقليداً أدبياً عُرف منذ أيام العباسيين، فإن أسبابه للكتابة قد تعززت بدوافع أخرى، وأبرز ذلك تعاظم دور الكتّاب ضمن الطبقة الحاكمة وفي مسار الدولة.

شكّـل الكتّـاب في الأصـل المجمـوعـة النشـطة ضمن الهيئـة الحـاكمة، فقـد أمسكوا بفـرعين من المهمات في الـديوان الهمـايوني: المراسلات والخزينة. وكان عملهم يتميز بـالتنظيم والـدقة، ويعـود ذلك إلى كون الكتبة يشكلون صفاً حرفياً تنطبق عليه كل قواعد التنظيم الحرفي. فكل جماعة أو قسم منهم كان على رأسه «معلم» أو «خوجا» يعاونه عدد من «الخلفا» الذين يعطون التوجيهات إلى الكتبة ويشرفون على المتعلمين الجدد (الشاغرد)، بل ويمتحنون أولئك الذين أمضوا فترة من التعلم والتدريب، الذين يطمحون إلى الدخول في الحرفة. والتعليم الذي يتلقاه التلميذ كان يشتمل على الفنون الخاصة بأهل حرفة القلم، من خط وإنشاء وحساب، كما يشتمل على المعارف الإسلامية التقليدية من فقه وأدب وتاريـخ وجغرافيا. وكان العلماء هم الذين يشرفون على هذا الجزء من تعليمهم، ومن هنا التأثير الذي كان يملكه العلماء داخل الهيئة الحاكمة، من خلال بعض الكتبة أو من خلال بعض العلماء الذين مارسوا مهمات الكتّاب[١]. وبشكل عام فإن التبادل كان قائماً بين أهل القلم وأهل العلم باعتبار الروابط التي تصل فيما بينهم إلا أن هذه الروابط لم تكن لتغير من طبيعة الوظيفة المنوطة بكل من العلماء والكتّاب واستقلال كل جهاز في مجال اختصاصه. كما ان الروابط المحتملة ما كانت لتمنـع تضاد الكتّاب والعلماء.

(١) Shaw, S: Histoire, p. 168

مدّ الكتّاب نفوذهم في مجمل فروع الهيئة الحاكمة، وشكلوا بذلك جماعة من البيروقراطيين ذوي الخبرة. وكان تنظيم شؤون هذه الجماعة المتوسعة العدد يعود إلى رئيس الكتّاب ليس بصفته صاحب المنصب الأعلى بين الكتّاب من الوجهة الرسمية فقط؛ بل بصفته رئيساً للحرفة التي ينتمون إليها أيضاً. ومن هنا فإنه كان يوجه أعمال وخدمات الكتاب وكذلك ينسق ويشرف على تدريب المتعلمين الذين ينوون الانضمام إلى الحرفة بعد إكمال تدريبهم. إلا أن هؤلاء المتعلمين كانوا يبدأون التعلم ضمن الأجهزة الإدارية بدون أجر حتى يكتسبوا الخبرة الكافية التي تؤهلهم لاحتلال المراكز الشاغرة[١].

وكان رئيس الكتّاب يقف على رأس المستشارين في الديوان، ويحتل مركزاً مساوياً للدفتردار واغوات العسكر بصفته عضواً في الديوان. وكان هؤلاء جميعاً يعملون تحت إشراف الصدر الأعظم، إلا أن رئيس الكتّاب كان يتخطاهم في النفوذ في واقع الأمر مع ازدياد المهمات المنوطة بالكتّاب ضمن الأجهزة الإدارية. وقد أصبحت جماعة المترجمين تعمل تحت إشرافه في وقت أصبح فيه رئيس الكتّاب يحتل ما يمكن اعتباره وزيراً للخارجية. فهو الذي يستقبل السفراء ويشارك في المفاوضات مع الدول الأجنبية ويوجه باسم السلطان السفارات إلى عواصم الدول الأوروبية. وقد حدث هذا التطور في وظيفة رئيس الكتّاب في القرن السابع عشر. وسنشهد تعاظم نفوذه واتساع الدور الذي يقوم به مع جماعة الكتاب في القرن الثامن عشر. ونلاحظ بأن الصدور العظام ما عادوا يأتون من الهيئات العسكرية، بل إن رؤساء كتّاب سيصبحون بدورهم صدوراً عظاماً في القرن الثامن عشر، ولا يعود هذا التطور إلى تماسك حرفة الكتّاب ومؤسستهم أمام الفساد الذي دبّ في المؤسسات

(١) Shaw, S: Histoire, p. 403

الأخرى فحسب، ولكن هذا التطور يعود إلى الدور الحاسم الذي لعبه الكتّاب في المنعطفات الخطرة التي واجهتها الدولة، والتي أدت في نفس الوقت إلى تعديل جذري في وظيفة الكتّاب، من تقديم الخدمات الفنية الإدارية إلى المشاركة في توجيه سياسة الدولة.

* * *

يبرز دور الكتّاب في مطلع القرن السابع عشر، في الأزمة التي رافقت وأعقبت مقتل السلطان عثمان الثاني عام ١٦٢٢. والواقع أن إدراك تدهور الدولة يعود إلى فترة سابقة، فالوزير السابق لسليمان القانوني لطفي باشا المتوفي سنة ١٦١٥م، كتب رسالة بعنوان أصاف نامة[١]، تنتمي إلى الأدب المعروف باسم مرايا الأمراء أو نصائح الملوك، تعرّض فيها إلى أزمة الدولة وضرورة معالجة شؤون العسكرية والخزينة والالتفات إلى فقر الفلاحين. إن عثمان الثاني (١٦١٨ ــ ١٦٢٢) هو الذي بذل المسعى لتغيير بنية القوات العسكرية العثمانية الممعنة في الضعف والفساد، إلا أن مسعاه فشل. وكان لا بد من الانتظار قرنين من الزمان لتحدث الإصلاحات المرجوّة. وكانت لدى عثمان الثاني أيضاً فكرة تقليص صلاحيات شيخ الإسلام، وانقاص نفوذ العلماء لصالح تعزيز قوة السلطان التشريعية. ومن هنا فقد استنفر عداء الانكشارية والعلماء مما أدى إلى مقتله، لكن السلطان مراد الرابع (١٦٢٥ ــ ١٦٤٠) سيتمكن من إجراء بعض الإصلاحات وذلك بالعودة إلى القوانين التي وضعت إبان ازدهار الدولة. وقد عمل مراد الرابع بأفكار مستشاره قوجي بيك الذي رفع له رسالة تعالج الأوضاع الراهنة في الدولة عام ١٦٣٠.

(١) حول لطفي باشا انظر: Ei[1]: art. Lutfi Pacha. Vol. 3, p. 56.

قسم قوجي بيك[١] رسالته إلى خمسة أقسام يتناول فيها على التوالي الموضوعات الآتية: السلاطين العثمانيون ووزراؤهم، النظام الاقطاعي، أصحاب المناصب الإدارية، العلماء والقوانين المنوطة بهم، وأخيراً يلخص أسباب الضعف والفوضى في الدولة. ونجد أن انتقادات قوجي بيك تنصب بشكل خاص على النظام العسكري الإقطاعي بسبب ما تطرق إليه من فساد. ومن جهة أخرى فإنه يوجه النقد إلى جهاز العلماء، إذ إن العلم قد انطفأ حسب تعبيره، وقلب النظام القديم الذي درج عليه العلماء وأصبحت المناصب العلمية تباع وتشترى.

إن آراء قوجي بيك محافظة، فهو يريد أن يعيد القوانين القديمة، وأن ترجع الإنكشارية إلى نظام العبيد «الدوشرمة» الصارم. ومنذ قوجي فإن عرض أوضاع العسكرية والجهاز الديني العلمي، سيصبح تقليدياً لدى كتّاب الرسائل في القرن السابع عشر. وهذا ما نجده عند كاتب جلبي (١٦٠٨ــ١٦٥٧) في «دستور العمل في إصلاح الخلل» حيث نجد لديه التشديد ذاته على ضرورة الإصلاح العسكري. إلا أن كاتب جلبي يتطرق إلى الخزينة وأوضاع الفلاحين وخراب نظام الأرض. ويرى أربع إمكانيات للإصلاح وتدارك تدهور الدولة، أما عن طريق صاحب السيف أي السلطان، أو أعيان الدولة، أو كبار الضباط أو وكلاء الدولة. ولكنه يستعيد الإمكانيات الثلاث الأخيرة وينتظر الإصلاح من صاحب السيف الذي عليه أن يعالج: العجز في الخزينة، تخفيض حجم الجيش المتضخم، الحد من المبالغة في الإسراف، ومعالجة فقر المزارعين، ومع ذلك فإنه لم يكن متفائلاً بتحقق الإصلاح[٢].

---

(١) حول قوجي بك انظر: Ei[1]: art Kogi Bey . Vol. 2. p. 1116.
انظر ملخصاً لآرائه في كتابنا: اكتشاف التقدم الأوربي. دار الطليعة بيروت ١٩٨١، ص ٢١ ــ ٢٦.

(٢) انظر: اكتشاف التقدم الأوربي ص ٢٧ ــ ٢٩.

وقد عرف القرن السابع عشر المزيد من الرسائل التي سيرفعها الكتّاب إلى السلاطين، مثل «تلخيص البيان في قوانين آل عثمان» التي كتبها حسين هزارفن عام ١٦٦٩م وفيها[١] وَجَّه نقداً صارماً لفساد الوزراء وتصرف ضباط العسكر. ولا يوفر هزارفن السلاطين من نقده. ويتطرق إلى العلماء فيشير إلى المسؤولية المنوطة بشيخ الإسلام. ويطالب بمعاقبة المقصرين في الإدارة والدولة. وفي نهاية القرن كتب ساري محمد وهوكاتب في عداد حاشية السلطان رسالته «نصائح الوزراء والأمراء»[٢] وهي نوع من دراسة تاريخية للأحداث التي سبقت صلح كارلويتز، حاول فيها معالجة أسباب الانحطاط، في وقت دخلت فيه الدولة في مرحلة جديدة من تاريخها.

يمكن أن نرصد من خلال هذه الرسائل والمحاولات دور الكتّاب المتصاعد في معالجة أسباب الانحطاط، بل ونسبته إلى المؤسسات العسكرية والعلمية. وفي نفس الوقت الذي كان فيه الانكشاريون يتمسكون بقوانينهم معارضين كل إصلاح، وفي نفس الوقت الذي كان فيه العلماء ينطوون على تقاليدهم كان أمام الكتّاب أن يلعبوا الدور الحاسم إلى جانب السلاطين في توجيه مصير الدولة خلال القرون اللاحقة.

II

كان الكتّاب الجماعة الأكثر تنبهاً لأزمة الدولة، وقد مكنهم تنظيمهم الدقيق وانبثاثهم في أجهزة الدولة، من ملامسة المشاكل الأساسية المحيطة بالعسكرية والخزينة وبالطبقة الحاكمة ككل. ومن جهة أخرى، فإن الكتّاب الذين تخصصوا بالترجمة والاتصال بالسفراء الأجانب كانوا متنبهين إلى

(١) Ei²: art Husayn Hezarfenn, Vol. 3. p. 644.

(٢) Lewis, B: ottoman observers, p. 75.

ما يجري في أوروبا، فعبروا عن الفكرة التي ستنمو مع مرور الزمن والتي تتلخص بضرورة التعرف إلى العلوم الحديثة وأبرزها علم الجغرافيا.

والاهتمام بالجغرافيا يعود إلى كاتب جلبي نفسه، فقد استعان براهب فرنسي لترجمة «لوامع النور في ظلمات أطلس مينور». كذلك ترجم جهان نامه أو كتاب العالم، وهو نوع من كوسموغرافيا بالتركية على نمط المؤلفات المعروفة لدى الجغرافيين الأوروبيين. وبعد وقت قصير من محاولات كاتب جلبي قام أبو بكر بن بهرام الدمشقي الأصل، الذي عاش في استامبول وعرف السلطان محمد الرابع، بترجمة الأطلس الكبير إلى التركية، وأمضى في ترجمته عشرة أعوام بين ١٦٧٥ و١٦٨٥، وأعطاه في النتيجة العنوان التالي: «جغرافيا كبير، أو نصرة الإسلام والسرور في تحرير أطلس مينور». وقد تضمنت الترجمة عرضاً للنظريات الكونية الحديثة، ومن بينها نظرية كوبرنيك التي عرضت بشكل مختصر ولكن للمرة الأولى باللغة التركية.

ولا ينفصل الاهتمام بالجغرافيا عن الاهتمام بالتاريخ، فقد هدفت الجغرافيا إلى معرفة العالم المعاصر ودول الأعداء، وحُسبت الفوائد التي تجنيها العسكرية والبحرية من الجغرافيا باعتبارها مرآة العالم. وقد ترافق ذلك مع اهتمام بالتاريخ المعاصر، أي بأحوال دول العالم وملوكها وأنظمتها، وكان لا بد في هذا المجال أيضاً من الاعتماد على مصادر أوروبية، فقد كتب إبراهيم ملهمي (ت ١٦٥٠) مؤلفاً بعنوان تاريخ ملوك الروم والفرنج. وقبل نهاية القرن كتب حسين هزارفن تاريخاً بعنوان «تنقيح التواريخ» وفيه يعتمد على مراجع أوروبية ويشير إلى القارة الجديدة. وترك المؤرخ منجم باشي المتوفى ١٧٠٢م تاريخاً بعنوان «جامع الدول»؛ خصص فيه فصولاً لتواريخ الدول الأوروبية، وتحدث عن مختلف الشعوب الافرنجية وعن ملوك فرنسا والمانيا واسبانيا وانكلترة وصولاً إلى لويس الثالث عشر وليوبولد ملك المانيا

وشارل ملك انكلترة، ويذكر شيئاً عن الحرب الأهلية في انكلترة وإعدام الملك[١].

ونلاحظ بأن الكتّاب قد أخذوا على عاتقهم كتابة التاريخ، وفرضوا نوعاً جديداً من الكتابة التاريخية تعتمد على ترتيب الوقائع بحسب الأقاليم أو الدول، وقد انتزعوا بذلك من العلماء فن كتابة التاريخ. وكانت عادة أولئك أن يدرجوا أخبار الملوك والسلاطين في تراجم الأعلام والعلماء مستفيضين في ذكر الأخبار الخاصة بهم. وبالنسبة إلى الكتّاب فإن ترتيب الوقائع كان يدفع إلى البحث عن مبرراتها وتفسيراتها، وقد جدّ الكتاب في البحث عن وقائع الماضي القريب، كما لدى قوجي بيك أو كاتب جلبي، لتفسير أحداث الحاضر. ومعرفة هؤلاء الكتّاب بابن خلدون انبثقت من الحاجة إلى تفسير عام لانتقال الدول من حال إلى أخرى. وبخصوص ابن خلدون الذي يذكره كاتب جلبي ويستعين به، فقد احتفظ بمكانته لدى الأتراك حتى القرن الثامن عشر، وقد استعان به **منجم باشي** في **جامع الدول**. كذلك فإن المؤرخ السلطاني مصطفى نعيما (١٦٥٥ ــ ١٧١٦) وهو من مواليد مدينة حلب، كتب تاريخاً يُعرف باسمه يتطرق في مقدمته إلى شرح معنى التاريخ الذي هو معرفة الوقائع بخيرها وشرها ويذكر تاريخ ابن خلدون ومقدمته فيقول: «العبر وديوان المبتدأ والخبر لابن خلدون المغربي ويشتمل على مقدمة فيها جواهر علوم ونوادر حكم ومعارف دفينة». ويأخذ مصطفى نعيما عن ابن خلدون فكرة تقسيم عمر الدولة إلى أطوار، ويقول بأن الدولة بعد بلوغها الطور الخامس وهو دور الانحطاط يمكنها أن تمنع التدهور النهائي عبر تأثير رجال السياسة الأذكياء من «عاقلي الذات»

(١) انظر Lewis. B: The Use by Muslim historiens of non-muslim sources. Asia-Africa series of modern histories. London 1964, Vol. 4. pp. 180-191.

الـذين يعملون بسنـة الله لمنـع انحـطاط الـدولـة. ويمكننـا أن نضيف أيضاً، فيما يتعلق بالاهتمام العثماني بابن خلدون الترجمة التي قام بها محمد بن بيري زاده (ت١٧٤٨)، وكان شيخاً للإسلام، وقد ترجم المقدمة حتى أواخر الفصل السادس[١].

وتطور كتابة التاريـخ في القرن السابـع عشر دفـع إلى إحداث منصب المؤرخ الرسمي أيام وزارة حسين باشا كوبريللي (١٦٩٧ ــ ١٧٠٢)، وكان مصطفى نعيما هو أول من تسلم المنصب[٢]. وكان قد تلقى تعليماً دينياً وأدبياً قبل أن يلتحق بالقصر بصفة كاتب. وفي كتابه نجده يبتعد بعض الشيء عن آراء كاتب جلبـي فيما يختص بالإصلاح فيدعو إلى نوع من التوازن بين رجال السيف ورجال القلم لزيادة فعالية الحكومة. ويدعو إلى حكومة قوية صورتها مستوحاة من صورة وزراء آل كوبريللي في نهاية القرن السابـع عشر، إلا أن الدعوة إلى حكومة قادرة وفاعلة كانت تتناسب مـع تصور جديد للدولة سيتبلور تدريجياً.

ونعلم ان نعيما كتب تاريخه في الفترة اللاحقة لهزيمة كارلويتز عام ١٦٩٩م والتي ستؤدي إلى تغيير جذري في وجهات النظر حول أوضاع الدولة إزاء خصومها في الخارج ومشاكلها في الداخل. إن المسعى الذي بذله السلطان أحمد الثالث (١٧٠٣ ــ ١٧٣٠) كان يتلخص بتحقيق السلم في الخارج وإجراء الإصلاح في الداخل. واستطاع الوزيـر إبراهيم داماد (١٧١٨ ــ ١٧٣٠) أن يحقق السلم مـع الروسيا والنمسا، وأن يدخل إلى الدولة نمطاً جديداً من العيش يقوم على تشجيـع الآداب والفنون وتقليد الأوروبيين في طريقة عيشهم. وتُعرف هذه المرحلة باسم «عصر التوليب» بسبب التشجيـع

(١) Findik Oglu:LU: L'ecole ibn khaldounienne en turque, 22 congrés international, Istanbul 1951.

(٢) .:.Shaw,. S: Histoire. p. 415

على زراعة هذا النوع من الزهر. وإذا كانت سياسة الإصلاح قد اقتصرت على الشكليات وانتهت مؤقتاً بثورة الانكشارية مدعومة من العلماء عام ١٧٣٠م التي أدت للإطاحة بأحمد الثالث[١]. إلا أن ما حصل في تلك الحقبة القصيرة التي استمرت في عهد محمود الأول (١٧٣٠ ـ ١٧٥٤) سيؤدي في الواقع إلى تغييرات جذرية في تطلعات الطبقة الحاكمة، وبسبب دور الكتّاب بشكل خاص.

شجع الوزير إبراهيم داماد على ترجمة المؤلفات الأدبية والتاريخية والفلسفية إلى التركية عن العربية والفارسية واللاتينية. ويمكن أن نضع ترجمة بيري زاده لمقدمة ابن خلدون ضمن ذات السياق، وقد ترافق هذا المسعى مع ميل واضح من جانب الشعراء للابتعاد عن أساليب الشعر الفارسي وأخذوا في تضمين أشعارهم ما يمكن اعتباره ممثلاً للحياة اليومية التركية. وستظهر آثار التتريك بعد قرن من الزمن في مطلع القرن التاسع عشر، ويمكننا أن نسجل أن هذا الميل التلقائي والرسمي إلى التتريك الثقافي سيؤدي إلى التقليل التدريجي من شأن العلماء بصفتهم الحاملين الحقيقيين لثقافة تعتمد المصادر العربية الإسلامية، وسيؤدي إلى رفع شأن الكتّاب ولو بشكل تدريجي للقبض على التأثير الثقافي. ومع تضاؤل حجم الاعتماد على المصادر الفارسية والعربية الأدبية والفقهية سينمو الاتجاه إلى الاعتماد على المصادر اللاتينية والفرنسية.

إن عصر التوليب هو عصر انفتاح، والسفارة التي قام بها محمد جلبي أفندي إلى باريس عام ١٧٢٠، جاءت ضمن عدد من السفارات إلى عواصم أوروبية كسفارة إبراهيم باشا إلى فيينا عام ١٧١٩، ومحمد آغا إلى موسكو عام ١٧٢٢ ومصطفى أفندي إلى فيينا، ومحمد أفندي إلى بولونيا عام ١٧٣٠.

(١) Shaw. S.: Histoire pp. 329-343.

والتقرير «سفارة نامه فراسة» الذي أعده محمد جلبي أفندي بعد زيارة باريس يحتل موقعاً هاماً في أدب السفارات في القرن الثامن عشر. فقد قدم وصفاً مدققاً للحياة في عاصمة أوروبية، وأعطى انطباعاً عن انتظام العسكر وازدهار العمران. والصورة التي قدمها هي التي شجعت إبراهيم داماد على بناء القصور على غرار فرساي ومارلي مما أدى بالأعيان إلى الاقتداء بالوزير والسلطان[١].

كانت إحدى النتائج الهامة لسفارة محمد جلبي أفندي إدخال الطباعة إلى استامبول. كانت استامبول عرفت مؤلفات مطبوعة بالعبرية والأرمنية واليونانية، لكن الدولة تأخرت حتى عام ١٧٢٧ في رعاية مطبعة تنشر مؤلفات بالتركية أو العربية. إن إدخال التجديدات في أي مجال من المجالات كان من الأمور التي تقف أمامها روح المحافظة والتقليد، فقد اضطر السلطان أحمد الثالث إلى إصدار فرمان يمنع تداول العقاقير الطبية ومزاولة ما يسمى بالطب الحديث. والواقعة تشير إلى روح التقليد الصارم التي درج عليها العلماء وصعوبة إحلال أي تقليد بديل حتى ما أثبت فائدته وصلاحيته. وهذا ما ينطبق على الطباعة التي شجعها الوزير إبراهيم داماد الذي عهد إلى إبراهيم متفرقة بإقامة الترتيبات اللازمة لافتتاح المطبعة فكتب إبراهيم رسالة تحت عنوان «وسيلة الطباعة» تهدف إلى شرح فوائد المطبعة للدولة والمسلمين، وقد صدرت الفتوى من شيخ الإسلام بالموافقة على إنشاء المطبعة شرط عدم طباعتها للكتب الدينية، إلا أن معارضة المطبعة جاءت من جانب الكتّاب أنفسهم الذين خافوا من المشروع على وظائفهم وموقعهم داخل الطبقة الحاكمة. إلا أن إلحاح الوزير جعل المطبعة تبدأ عملها في عام ١٧٢٨.

وتعطينا الفتوى التي صدرت عن شيخ الإسلام وأذنت للمطبعة بمباشرة

(١) سفارتنامة فرانسة: Relation de L'ambassade de Mehemet Effendi à la cour de France en 1720 — à Paris shez canceau 1757.

أعمالها الانطباع حول الانفصال بين التحديثات من جهة، وبين جهاز العلماء الذي وضـع نفسه خارجها من جهة أخرى. وقد عكفت المطبعة على نشر كتب اللغات والتواريـخ والجغرافيا، وقد حملت مطبعة متفرقة روح كاتب جلبـي وقد أخرجت بعضاً من مؤلفاته مثل **جهان نامه**[١].

ويشبه **إبراهيم متفرقة** من أوجه متعددة **كاتب جلبـي**، وخصوصاً لجهة تعدد مواهبه والمهمات العديدة التي اضطلـع بها. ويرجـح أن يكون إبراهيم قد ولد في ترانسلفانيا ووقـع في أسر القوات العثمانية، وانضم إلى السرايا فتلقى تدريباً وحصل على رتبة «متفرقة» بعد أن اعتنق الإسلام. وقد كتب إبراهيم الذي ترجـح ولادته عام ١٦٧٤، رسالة قصيرة عنوانها «الرسالـة الإسلامية» حـوالي ١٧١٠، يشرح فيهـا انتقالـه للإسلام، ويضمنهـا نقـداً للكاثوليكية، إلا أنها لا تحتوي على أية أفكار إصلاحية. وقد كلف بعدد من المهمات الدبلوماسية مما يشير إلى صلته بجماعة الكتّاب. فقد أُرسل إلى فيينا عام ١٧١٦ ثم إلى بلغراد عام ١٧٢٠، وإلى كييف عام ١٧٣٧، وإلى داغستان عام ١٧٤٣. وشهرة إبراهيم تعود بشكل أساسي إلى دوره في إدارة أول مطبعة ترعاها الدولة في استامبول وإلى الرسالة التي كتبها عام ١٧٣١، ورفعها إلى السلطان محمود الأول تحت عنوان: «أصول الحكم في نظام الأمم». في هذه الرسالة يبتعد إبراهيم عن أفكار قوجي بيك وكاتب جلبـي وسائر الكتّاب الذين عالجوا أسباب التدهور في القرن السابـع، إذ أنه يعمد إلى محاولة تنظير للاستفادة من علوم أوروبا والدعوة إلى استيعاب التقنية الحديثة. وبالرغم من أن الرسالة لا تتجاوز الستة والتسعين صفحة إلا أنها تشتمل على العديد من الأفكار التي يصعب تصور ظهورها في استامبول قبل عصر التوليب، وهي تمثل بالنسبة إلينا مستوى الوعي الذي توصل إليه كتّاب

(١) BERKES, N: the Development of secularism in Turkey Montreol. Macgill. univ. press. 1964. p. 31.

الديوان في تلك الآونة. ويبدو أن الإصلاحات التي سيقوم بها السلطان محمود الأول تأثرت بآراء إبراهيم متفرقة في **أصول الحكم**.

يستعرض المؤلف في البداية الظروف التي كُتبت فيها الرسالة[١]، في الفترة التي رافقت ثورة الانكشارية وعزل السلطان أحمد الثالث. ويشير إلى ذلك: «هكذا انسحبت إلى زاوية، وفي ظلام الوحدة استسلمت لأفكاري وتذوقت راحة النفس ونعيم الحياة الخاصة، حتى قامت عام ١١٤٣هـ/١٧٣٠م شمس سلطان البيت العثماني ــ يقصد صعود محمود الأول ــ فوجدت ذهني قد توقد وامتلأ بالأفكار». ومن المفارقة أن يكون محمود الأول الذي حمله قادة الانكشارية إلى السلطنة، قد عمد مباشرة إلى التخلص من الذين رفعوه ليعاود سياسة سلفه. وقد لمس إبراهيم ميول السلطان الجديد. أما عن أسباب تأليفه الرسالة فيذكرها على النحو التالي: «في تلك الأثناء اتجه انتباهي إلى أسباب هذه الثورة وعكفت على البحث عن أصول هذه المساوىء، ولم أخطىء بإيعاز هذه النتائج إلى الاستخدام العاطل لمؤسسات الدولة وتراخي الوزراء وكبار الإداريين وعدم اضطلاعهم بمسؤولياتهم». ويضيف إبراهيم: «ومن المناسب الاعتقاد بأن علامات الوهن في جسم الدولة، وهذه المظاهر من الضعف ليست إلا إنباءً بانحطاطها وانحلالها».

وعلى هذا النحو فإن إبراهيم يواصل تقاليد كتّاب القرن السابع عشر في انتقاد المؤسسات العثمانية وتوجيه اللوم إلى الفساد والتراخي في تطبيق القوانين، إلا أنه يعلن في نفس الوقت وجهته الجديدة. ويحدد بأنه لولا معرفته باللغة اللاتينية التي عرفته على تواريخ وأنظمة الدول ما كان يقدر على إتمام كتابة رسالته. إنه يدعو إلى الاستبدال بلغات الإسلام التقليدية، العربية والفارسية، لغةً أوروبية. ونجد أن ما يعلنه يتحول في سياق القرن الثامن عشر

(١) نعتمد الترجمة الفرنسية لأصول الحكم: Traité de la tactique, Vienne 1769.

إلى ميل لدى بعض كتّاب الدولة المنفتحين على أوروبا، مثل سعيد أفندي الذي رافق والده محمد جلبـي أفندي إلى باريس عام ١٧٢٠، والذي سيعود إليها عام ١٧٤١ في سفارة أخرى وسيكون من أوائل الكتّاب الذين يحسنون الفرنسية.

إن أنظمة الحكم في العالم مختلفة، وأبرز أنواعها حسب **إبراهيم متفرقة** في رسالته: المونارشي والأرستقراطي والديموقراطي، ولا يشير إلى نظام إسلامي. والجزء الأهم من الكتاب يخصصه لمسائل التنظيم العسكري. وبهذا الخصوص يرى ضرورة معرفة القواعد المبتكرة منذ أمد قريب والمطبقة في جيوش الملوك والأمم المسيحية والمتطورة تدريجياً بالعناية والتدريب. ويركز هنا على ضرورة استيعاب التقنيات الحديثة والتكتيك الجديد، كما يلـح على الأهمية الخاصة لعلم الجغرافيا، فكسب الحروب لا يتم بدون هذا العلم الذي هو مرآة مصقولة نرى من خلالها بنظرة واحدة كل الشعوب والأمم المنتشرة في أصقاع الأرض. بل إن الشعوب المؤمنة بوحدانية الله تستطيـع أن تتصل ببعضها من خلال هذه الوسيلة أي الجغرافيا، وتستجمع قواها من جديد فتؤلف اتحاداً ترد به عنها الكفرة.

إن رسالة إبراهيم هي في نفس الوقت محاولة في التاريـخ المعاصر. إذ يراقب صعود الشعب الروسي وظهوره المفاجيء بعد أن كان يتخبط في صقيـع الهمجية. والروس لم يتقدموا إلا بسبب اعتمادهم السلاح والتنظيم الأوروبـي. والصفحات التي يخصصها للحديث عن التجربة الروسية ذات أهمية خاصة، فهذه التجربة هي التي ضغطت على الدولة العثمانية لتسلك طريق التحديثات، وسيكون صعود الروسيا في ظل بطرس الأكبر ذريعة للقيام بالإصلاح، كما سيكون صعود محمد علي في مطلـع القرن التاسـع عشر ذريعة أخرى للقضاء على الانكشارية.

ومن خلال إحدى الفقرات التي ترد في صفحات الرسالة، نستطيع أن نلمس الأفق الذي يمكن أن تصل إليه أفكار إبراهيم متفرقة، يقول: «إن الشعوب المسيحية ليس لها في أيامنا الحاضرة قوانين مقدسة، تتعلق بإدارة أعمال الحكومة، أي ليس هناك قانون من جانب الله يتعلقون به دينياً إن في شؤون التشريع أو في القرارات الشائكة لإدارة الدولة. إنهم يتعلقون فقط بقوانين وتشريعات بشرية ناتجة عن نور العقل وحده».

لا يمكن بطبيعة الحال إثقال هذه الفقرة بالتفسيرات، إلا أن إبراهيم متفرقة في استخدامه لمؤلف ادموند بورشو (١٦٥١ ــ ١٧٣٤) باللاتينية، عرف النقاش حول نظريات ديكارت وغاليلة المتعلقة بالطب، كما ترجم كتاب الفلكي الهولندي اندرياكلر المطبوع في هولندا عام ١٦٦٥م، والذي يعالج الفلك والجغرافيا. لكن الكتاب لم يطبع[١]. هذا الشغف الذي أبداه **إبراهيم متفرقة** بالعلوم الحديثة نجده يتواصل على امتداد القرن الثامن عشر. ففي نهاية القرن كان أحد الكتّاب يستشهد بنبوغ بسكال ليدافع عن الرأي بأن الإبداع لا يحتاج إلى تقيد بأفكار السابقين.

تمثل رسالة «**أصول الحكم**» مستوى القضايا والأفكار التي تتردد في القصر وبين أفراد من الكتّاب. والسلطان محمود الأول الذي رُفعت إليه الرسالة كان ميالاً إلى مواصلة الإصلاحات. فقد استخدم ضابطاً فرنسياً هو الكونت دو بونڤال، الذي وضع خططاً للتنظيم العسكري على النمط الفرنسي والنمساوي، لكن معارضة الانكشارية منعت من وضع خططه موضع التنفيذ. وكان دوبونڤال الذي استطاع أن يدخل بعض التحسينات على صناعة البارود، يقدم أيضاً خبرته في السياسة الأوروبية للسلطان ويقدم دروساً في الاستراتيجية لعدد من خدمة وكتّاب السرايا. واستطاع أن يؤسس مدرسة

(١) Shaw, S: Histoire p. 342.

للهندسة حيث كان يدرب عدداً من طلاب المدفعية. من جهة أخرى فإن السلطان محمود الأول واصل ما كان بدأه سابقه من تشجيع للآداب والعلوم فأسس عدداً من المكتبات وأرسل إلى عواصم الدول من يجمع له الكتب والمخطوطات. كما أسس مصنعاً للورق ليمد مطبعة متفرقة التي واصلت عملها حتى وفاة مؤسسها.

III

إن فترة سلم طويلة في منتصف القرن الثامن عشر (١٧٤٧ ــ ١٧٦٨) لم تكن لصالح استمرار الإصلاحات، خصوصاً ان الإصلاح يستمد مبرراته من ضغط الظروف وإلحاح الحرب. إلا أن تراجع النشاط التحديثي لا يعني إلغاءً للانفتاح الذي تحقق في مطلع القرن، ولا يعني إلغاء للدور الذي اضطلع به الكتاب. ونجد أن أحد أبرز الوزراء المصلحين في عهد مصطفى الثالث كان راغب باشا الذي بدأ حياته العملية في هيئة الكتّاب. وفي عهد عبد الحميد الأول ستعاود الإصلاحات مسيرتها تحت ضغط تجدد الحرب، وبفضل حماس السلطان نفسه، وبفضل أحد وزرائه المصلحين خليل حميد باشا الذي كان قد شغل منصب رئيس الكتاب من قبل.

ويمكن أن نفهم دور الكتّاب وتطور مهماتهم في القرن الثامن عشر على ضوء بروز مجموعة السلاطين المصلحين من أحمد الثالث حتى سليم الثالث. فقد أبدى جميع السلاطين، بما في ذلك أولئك الذين حملتهم القوى المحافظة إلى العرش، ميولاً واضحة للإصلاح. ويعود ذلك إلى طبيعة الصراع بين أطراف الطبقة الحاكمة في استامبول. فإذا كانت القوى العسكرية تدافع عن وجودها ونفوذها بالمحافظة على تقاليدها القديمة؛ فإن السلطان الذي يريد أن يجمع بين يديه النفوذ وسلطة التشريع كان لا بد أن يلتزم

التحديث كطريقة للحد من نفوذ خصومه وليتمكن من الإمساك بالقدرة على اتخاذ القرارات. في هذا الوضع كان الكتّاب إلى جانب السلطان بينما وقفت أغلبية العلماء إلى جانب الانكشارية. وبالرغم من كون الكتّاب أقلية بالقياس إلى الأعداد التي يضمها جهاز العلماء، وبالرغم من كون العلماء يملكون القدرة على التأثير في العامة، إلا أن فعالية الكتّاب كانت جلية من خلال مواقعهم في الإدارة ولأنهم كانوا المروجين لفكرة إدخال التقنيات الحديثة، وخصوصاً في الميدان العسكري، هذه التحديثات التي صارت جزءًالا يتجزأ من موضوع الصراع ضمن أطراف الطبقة الحاكمة في القرن الثامن عشر.

وقد استمر الكتّاب في استخدام الشكل الأدبي القديم: نصائح الوزراء والملوك، ليعبروا من خلاله عن أفكارهم الجديدة. ولم تعد مهمة هذا النوع الأدبي مقتصرة على تسجيل ما ينبغي أن يكون عليه الوزير أو العاهل، بل إن الرسائل التي صيغت كرسائل موجهة إلى السلاطين صارت ترسم ملامح سياسة الدولة في الداخل وإزاء الدول الخارجية. وبنفس المقدار فإن الكتّاب توسلوا نوعاً أدبياً آخر هو: أدب الرحلة أو السفارة ليضمنوه مشاهداتهم في عواصم أوروبا مشددين على التنظيمات الحديثة والتقنيات المستخدمة في الجيوش الأوروبية. وكما فعل من قبل محمد جلبي أفندي بعد زيارته لباريس، كذلك سيفعل أحمد رسمي، الذي عرفناه من خلال المرادي في مطلع الفصل، بعد سفارتين إلى فيينا وبرلين. فقد زار أحمد رسمي فيينا موفداً من السلطان عثمان الثالث وكتب على الأثر تقريراً بعنوان: «ويانه سفارتنامه سي» سجل فيه مشاهداته حول الحياة اليومية. وفي وقت لاحق في عهد عبد الحميد الأول سيوفده إلى برلين ويعد تقريراً مماثلاً يشير فيه إلى التنظيم المدني ومؤسسة البوليس والعمران[1]. إلا أن محاولة أحمد رسمي

(١) اكتشاف التقدم الأوربي ص ٦٨.

المهمة، (بصفته رئيساً للكتّاب شارك في مفاوضات صلح كوجك كاينارجي إثر الحرب العثمانية ـ الروسية عام ١٧٧٤)، الرسالة التي كتبها بعنوان «خلاصة الاعتبار». ففيها شرح المؤلف أسباب صعود الروسيا إلى مسرح التاريخ في نفس الوقت الذي تدهورت فيه القوة العثمانية والحضور العثماني؛ وفي ذلك عاد إلى «أصول الحكم» المتفرقة الذي عالج ذات المسألة في بدايات القرن قبل أقل من نصف قرن. ينتقد رسمي في الرسالة جهل وتكبر المحافظين العثمانيين ويعتبرهم المسؤولين عن اندلاع الحرب وعن خسارتها أيضاً. وكان أحمد رسمي أول من تعرض بالنقد للأسطورة العثمانية القائلة بأن الأتراك رُصدوا لهزيمة المسيحيين بغض النظر عن عددهم أو قوتهم. أما النتائج التي توصل إليها فإنها تسمح بالبحث عن قيم جديدة خارج النظرة الدينية، والتي تؤدي إلى تفهم عقلاني للأحداث. فقد أشار إلى أن القوة العثمانية قد تلاشت، ولم يعد من الممكن مجابهة الروسيا التي تملك ثروات مادية هائلة والتي تقدمت في المجال العسكري. ويخلص إلى ضرورة اتّباع سياسة سلم وتسامح تجاه الأمم غير المسلمة. وهو يرى أنّ الاختيارات السياسية ينبغي أن تتخذ بعيداً عن الحماس الديني. ويدعو هنا إلى اعتماد الطرائق المعروفة في الدول غير المسلمة[١].

ونلاحظ مع **خلاصة الاعتبار** عودة الخطاب الذي بلوره الكتّاب ما قبل القرن الثامن عشر، وبفعل نتائج الحرب الخاسرة، شق هذا الخطاب طريقه إلى أسماع السلطان الذي لم يكن أقل حماساً للإصلاح.

يسجل صعود عبد الحميد الأول إلى العرش (١٧٧٤ ـ ١٧٨٩) الاستئناف **النشط للإصلاحات**. فقد استعان في بداية عهده بأحد الخبراء

(١) Berkes N: The Developement, pp. 57-58.

الفرنسيين البارون دوتوت الذي استطاع أن يحتفظ بدينه، على غير العادة المتبعة في حالات استخدام خبراء أوروبيين. وقد أسس دوتوت فرقة مدفعية جديدة مزودة بمدافع سريعة وبعيدة المدى، وأسس مصنعاً لسبك المدافع كما أسس مدرسة جديدة للهندسة (مهندس خانة). في نفس الوقت كان القبودان غازي حسن باشا يحيى البحرية العثمانية، مستعيناً بخبراء وحرفيين فرنسيين، قد زود البحرية بأكثر من أربعين قطعة جديدة خلال عشر سنوات من العمل. وخلال عهد الوزير خليل حميد باشا ١٧٨٢ ــ ١٧٨٥، نفذت سياسة إصلاحية واسعة نسبياً اعتماداً على خبراء وتقنيين فرنسيين، واعتمد خليل حميد على جهود السفير الفرنسي شوازل غومنييه عضو الأكاديمية الفرنسية الذي وصل إلى استامبول ترافقه بعثة موسعة من الخبراء والضباط والرسامين والطوبوغرافيين والعمال. وإحدى المشاريع التي نوقشت بين الوزير العثماني والسفير الفرنسي إرسال بعثة من الطلاب الأتراك إلى فرنسا إلا أن تنحية خليل حميد حالت دون إتمام المشروع.

توسعت خلال عهد عبد الحميد الأول ووزيره خليل حميد أعداد المرتبطين بالإصلاح. فقد تُرجمت العديد من الكتب العسكرية والعلمية إلى التركية، وعاد العمل في مدارس الهندسة والمدفعية، ونشطت مطبعة استامبول، كما نشطت مطبعة السفارة الفرنسية. وبخصوص سياسة خليل حميد فإنها تتلخص بتوسيع مدى المشاريع الإصلاحية، وفرض رقابة حكومية على مرافق الاقتصاد والعسكرية والإدارة[١]. وهذه النتائج ستكون في خدمة البرنامج الإصلاحي الذي سيقوم بتنفيذه السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ ــ ١٨٠٧).

جاءت التجربة الإصلاحية الأولى من نوعها في تاريخ الدولة، والتي تمت وفق مشروع متكامل، في عهد سليم الثالث، الذي كان يعد مشاريعه

(١) Shaw, S: Histoire pp. 371-373.

الإصلاحية قبل وصوله إلى العرش. ويشمل «النظام الجديد»[١]، وهو اسم المشروع الإصلاحي الذي أقره، إصلاحات عسكرية متعددة الجوانب بما في ذلـك إعداد جسم منـظم وفق النمط الأوروبـي، ويـدعم ذلـك مشـروع اقتصادي، «إيراد جديد»، يهدف إلى تنظيم الضرائب وتأمين نفقات الفرق العسكرية الجديدة.

والمقترحات الإصلاحية، تقدم بها بشكل أساسي أعوان للسلطان هم من طبقة الكتّاب[٢]. وقد ضم مجلس ديوان المشورة عدداً من الأفراد الذين جاءوا من ذات الطبقة، وكانوا الأكثر نشاطاً في إدارة سليم الثالث[٣]. واعتماد السلطان على الكتّاب كان بشكل خاص في مجال العلاقات الخارجية، حيث أقام، لأول مرة في تاريـخ الدولة، سفارات دائمة في عواصم أوروبا. وكان هؤلاء السفراء، يمدون الدولة بالمعلومات حول أوضاع دول أوروبا وأحوالها العسكرية والإدارية. وكان بينهم من سيصبـح من أعوان السلطان المقربين. ويمكن أن نلاحظ توسعاً لأعداد الكتّاب في الإدارة وازدياد حجم الدور الذي يقومون به. وفي نفس الوقت يتوجب أن نأخذ بالاعتبار أن الكتّاب الذين يتدربون في أقسام الخزينة والمراسلات وكتابة السر، وهي أقسام إدارية ملحقة بالسرايا أو الصدر الأعظم، صاروا يُرفدون بعناصر جديدة حديثة التكون، وهذه العلماء.

لكن ديوان المشورة كان يضم في ذات الوقت عدداً من العلماء. وقد وقـع اختيار السلطان على قضاة عسكر، كما عيّن شيوخ الإسلام خلال عهده من المؤيدين لسياسته[٤]، وإحدى التقارير الإصلاحية الهامة التي قُدمت إلى

---

(١) اكتشاف التقدم الأوربـي، ص ٥٠ ــ ٥٤.

(٢) Shaw, S: Between old and new. HarverdUniv. Press. 1971 — p. 92.

(٣) Shaw, S: Between, pp. 86-90

(٤) Shaw, S: Between, p. 92.

السلطان جاءت من تاتارجيق عبد الله زاده وهو قاض وأكبر أعضاء الديوان سناً (١٧٣٠ ـ ١٧٩٧)، واللائحة التي قدمها عام ١٧٩٢ اشتملت على اقتراحات للإصلاح تناولت في عشرة أقسام: أحوال الجيش وتنظيمه، نظام العلماء والمدرسين والقضاة، نظام المعاملات الضريبية وإصلاح النقد، فوائد حركة السلطان الإصلاحية، ضرورة تعزيز الثغور الإسلامية، إصلاح البحرية، مداخيل الدولة وحصر النفقات، إظهار أحوال الوزراء، ضرورة تنظيم الجزية ورفع المظالم عن جميع البلاد والعباد. وعلى هذا النحو يتناول مسائل الإدارة والمالية والعسكرية، كما يقترح إصلاحات لجهاز العلماء وخصوصاً المواصفات المطلوبة في شيخ الإسلام الذي يتوجب أن يمنح المدة الكافية ليتمكن من إجراء الإصلاحات التي تتطلبها المؤسسة الدينية. لكن الجزء الأكبر يخصصه للقضايا العسكرية مما يشير إلى تجاوزه لاختصاصه التقليدي كعالم وقاضي. ونجد أن تاتارجيق عبد الله زاده كان مطلعاً في نفس الوقت على الملاحظات النقدية التي أثيرت منذ قوجي بيك وكاتب جلبي فهو يقول بأن السلاطين العثمانيين كانوا يعيشون مع أعوانهم ورجال جيشهم بحيث يبقون على صلة وثيقة برعاياهم ويتحققون بأنفسهم من شؤون دولتهم، لكنهم انعزلوا عن رعاياهم بعد فتح القسطنطينية مما جرد السلاطين والوزراء من أي نوع من المعرفة المباشرة بأوضاع الدولة. ويضيف هنا شيئاً جديداً إذ يرد هذه العزلة إلى تأثر السلاطين بالتقاليد والطقوس الموروثة عن البيزنطيين[١].

تحتوي لائحة تاتارجيق عبد الله على معطيات ذات أهمية فيما يتعلق بالإعداد للإصلاحات العسكرية والمالية. كما تشتمل على ملاحظات دقيقة وتشير إلى أن أفراداً من كبار العلماء ما كانوا بعيدين عن سياسة الإصلاح. ومع تميز الموقع الذي احتله تاتارجيق عبد الله، إلا أن حالته لم تكن فريدة.

(١) Shaw, S: Between, pp. 93-94.

لكن التقارير التي جاءت من جانب الكتّاب لم تكن أوفر عدداً فحسب، بل مثلت في نفس الوقت الموقـع الذي احتله هؤلاء في توجيه سياسة الدولة، ومستوى الاطلاع الذي كانوا عليه، بالإضافة إلى أن تقاريرهم تعكس درجة تطورهم التي تنبـىء بالتحول الذي يستعدون له، وهذا التحول هو نتيجة للدور الذي اضطلـع به الكتّاب خلال حقبة طويلة من الزمن ونتيجة للانفتاح الذي أبدوه منذ كاتب جلبـي على العلوم والتجارب في الدول والممالك المجاورة.

إن تقرير أبـي بكر راتب أفندي الذي رفعه للسلطان، يعكس مستوى المسؤولية التي ألقاها الكتّاب على أنفسهم. جاء تقرير أبـي بكر راتب أفندي أثر إقامة في فيينا خلال ١٧٩٢، بعد أن أوفده السلطان ليطلـع على أوضاع الامبراطورية النمساوية ــ الهنغارية. كان أبو بكر راتب أفندي صديقاً خاصاً للسلطان سليم قبل أن يصعد إلى العرش، وعمل كاتباً له كما كتب رسائله التي وجهها إلى لويس السادس عشر. وبعد صعود سليم الثالث أرسله إلى فيينا، ثم أصبـح رئيساً للكتّاب بين ١٧٩٠ و١٧٩٦، وشغل مناصب أخرى، قبل أن يذهب ضحية مؤامرات أعدائه التي أودت بحياته نتيجة أمر سلطاني عام ١٧٩٩.

يشتمل تقرير راتب أفندي على خمسمائة صفحة، ويقسم إلى قسمين: يتناول في القسم الأول المسائل المتعلقة بالمؤسسات العسكرية في الدول الأوروبية وبشكل خاص في النمسا؛ مما يعكس لنا طغيان الهموم العسكرية على ما عداها في تلك المرحلة. أما القسم الثاني فيتناول فيه المسائل الخاصة بالحكومة والإدارة في الامبراطورية النمساوية ــ الهنغارية، ويدلنا ذلك على اهتمامات الكتّاب في تنظيم الإدارة والدولة. ويستعرض راتب أفندي في تقريره آراء بعض المفكرين الأوروبيين حول الحكم والدولة الحديثة، وهو أمر جديد من نوعه. وبالنسبة للدولة الحديثة فإنها تتميز حسب رأيه: بجيشها

الكبير والمنظم، وماليتها المدروسة، ورجالها المتنورين والأمناء والساهرين على نهضة بلادهم. إن الدولة هي التي تسهر على رفاه وأمن الشعب.

يرتدي تقرير راتب أفندي طابعاً وثائقياً، فهو يصف المؤسسات التي شاهدها في النمسا، فهو يتناول بشيء من التفصيل عمل المؤسسات العسكرية والمالية، وطريقة جمع الضرائب كما يتحدث عن النظام البريدي والتعدين والزراعة والصناعة والتجارة والمصارف وغير ذلك من المؤسسات الحديثة[١].

ويهمنا أن نشدد على أمرين يظهران في تقرير راتب أفندي ويعكسان نوع الأفكار والهموم التي تتردد في أوساط الكتّاب. الأول يتعلق ببلورة الكتّاب لمفهوم جديد للدولة، يشدد أبو بكر على كون الحكومة وجدت لترعى المصلحة العامة وأمن الأفراد ويقول: «في الدولة الأوروبية، القوانين والمؤسسات والتشريعات والضرائب التي توضع من قبل ملوكهم تخضع للرقابة من قبل الناس على اختلاف طبقاتهم، فطالما يدفع الناس ما عليهم من ضرائب في أوقاتها، فلا الملك ولا الضباط ولا الموظفين يتدخلون في شؤونهم ورغباتهم. فالفرد في هذه الدول يقول ما يريد دون أية قيود على مأكله ومشربه أو ذهابه أو إيابه». والأمر الآخر يتعلق بالموقف من الدين، وقد لاحظنا إشارات إلى ذلك وردت لدى إبراهيم متفرقة في بدايات القرن ولدى أحمد رسمي على أثر الحرب الروسية ــ العثمانية. يقول أبو بكر راتب أفندي في فقرة بليغة الدلالة: «ليس عندهم قوانين دينية، إذ لم يبق من القوانين المسيحية إلا ما تعلق منها بالزواج، وحتى هذه الناحية من الممارسة الدينية لم تكن معتمدة دائماً من جانب الملوك، فالعامل الديني لم يعد ملحوظاً فيما يتعلق بقضايا الميراث بحيث يمكن القول حالياً بأن الدول الأوروبية لم تعد مصنفة ضمن ما يسمى بأهل الكتاب».

---

(١) Shaw, S: Between, pp. 94-98.

كتب أبو بكر راتب أفندي تقريره في مرحلة الإعداد للنظام الجديد. وبعد سنوات قليلة عام ١٧٩٨، سيعد محمود رئيف أفندي جدولاً بالإصلاحات العسكرية التي نفذت بموجب النظام الجديد. ومحمود رئيف ففي نفس الفترة كتبَ محمود رئيف وهو ابن لأحد الكتّاب في عهد عبد الحميد الأول. تلقى تدريبه في مكاتب الباب العالي ثم خدم رئيس الكتّاب رشيد أفندي. وفي عام ١٧٩٣ سيرسل في أول سفارة دائمة إلى انكلترة حيث اهتم بالعلوم الجغرافية والسياسية بالإضافة إلى تعلم الفرنسية والإنكليزية. وبعد عودته سيصبح رئيساً للكتّاب بين (١٨٠٠ ــ ١٨٠٥) وهي أطول مدة يقضيها شخص في هذا المنصب في عهد سليم الثالث.

طبع «جدول التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية»[1] في المطبعة الملحقة بمدرسة الهندسة في استامبول، بعد أن نصه محمود رئيف بالفرنسية مباشرة. ولعله أول نص يكتبه مسلم بالفرنسية. واختيار لغة أوروبية كان يهدف إلى مخاطبة الدول الأوروبية ولفت انتباهها إلى إصلاحات سليم الثالث. ومن جهة أخرى فإن ما يعلنه محمود رئيف في المقدمة يوضح أغراضه، يقول «شعرت أنني لكي أجد المصادر التي تجعل من السهل عليّ استيعاب المعارف الضرورية، عليّ أن أقوم برحلة إلى أوروبا وأتعلم لغة أجنبية». وهذا الإعلان يذكر بما كان أعلنه إبراهيم متفرقة في **أصول الحكم** حول الفائدة التي جناها من معرفة اللاتينية. وقد حلّت الفرنسية محل اللاتينية في نهاية القرن، فيعلن محمود رئيف في ذات المقدمة أنه حين علم بالمهمة التي أُوكلت إليه في انكلترة زود نفسه بكتّاب قواعد فرنسية ومعجم ويوضح: «أوقفت نفسي على دراسة اللغة الفرنسية التي بكونها لغة عالمية، تستطيع أن

(١) انظر ترجمتنا لـ: جدول التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية. جروس برس، طرابلس ١٩٨٥.

تلبي حاجتي». إن العلوم التي عكف على دراستها خلال إقامته في انكلترة هي الجغرافيا التي ألّف فيها دروساً طبعت عام ١٨٠٤ في استامبول، كما اهتم بالتاريخ والسياسة والقانون العام، وقد أمضى وقته في ملاحظة النظام المالي للقوى الأوروبية وأوضاع الدول العسكرية وكل ما يختص بالحكومة والإدارة.

إن جدول التنظيمات يقتصر على ذكر الإجراءات التي نفذت في مجال الإصلاح العسكري والتحصينات. إلا أن أهمية الجدول تبرز في مدى ما تعكسه من تطور مثير أحرزه الكتّاب. وليس بعيداً عن هذه المحاولة، جاءت محاولة أخرى بالفرنسية أيضاً، فقد كتب أحد طلاب مدرسة الهندسة السابقين سيد مصطفى رسالة قصيرة بالفرنسية تحت عنوان «نقد حالة الفن العسكري والهندسة والعلوم في القسطنطينية»[1] طبع في مطبعة استامبول عام ١٨٠٣. إن سيد مصطفى ليس من طبقة الكتّاب التي تعرفنا إليها في سياق هذا الفصل، لكنه أحد الطلاب الذين تعلموا وتدربوا في المدارس العلمية التي افتتحت في عهد سليم الثالث. وكان هؤلاء الطلاب الذين يتلقون علوماً أوروبية يتحولون إلى معلمين أو خبراء في الجيش وبالتالي فإنهم يكملون بذلك جهود الكتّاب بل يرفدون طبقتهم بعناصر جديدة لا تأتي مباشرة من مكاتب السرايا أو الديوان. وهكذا كان بإمكان طبقة الكتّاب، قبل نهاية القرن الثامن عشر أن تتعزز بعناصر لا تتحدر مباشرة من أصول حرفية ولم تخضع للتدريب الذي يخضع له عادة المتعلمون في حرفة الكتّاب.

تختلف رسالة سيد مصطفى القصيرة عن جدول تنظيمات محمود رئيف، بالرغم من الهدف المشترك الذي دفع إلى إعدادها. في الأصل.

---

(١) انظر ترجمتنا لـ: نقد حالة الفن العسكري. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٩.

فسيد مصطفى يريد أيضاً أن يعرض إنجازات سليم الثالث وأن يخاطب بها الخبراء والمراقبين الأوروبيين. لكن طريقته بالعرض تسمح لنا بمزيد من الاستنتاجات والانطباعات حول الحالة التي رافقت إصلاحات سليم الثالث. وها هو سيد مصطفى يجدد بحماس وجرأة أفكاراً كان إبراهيم متفرقة وأحمد رسمي قد عرضاها في رسائلهم التي ذكرناها سابقاً. ونعلم انطلاقاً من المقدمة أن سيد مصطفى كان بإمكانه أن يطلع على مؤلفات العديد من العلماء الأوروبيين ويذكر أسماء بعضهم. كما أنه يملك معرفة بشخصية باسكال ونبوغه المبكر.

ويتعرض بالنقد للقوى المحافظة التي تسخر من تدريباتهم، ويتعرض لهذه القوى التي شلها الجهل فحصدت الهزائم ومع ذلك فإنها تعتقد بأن تقليد الأمم الأخرى هو جريمة.

إن سيد مصطفى سيكون ضحية الثورة التي أطاحت بسليم الثالث عام ١٨٠٧، مثل محمود رئيف. وكذلك فإن المطابع التي طبعت أعمالهم سيكون نصيبها الهدم والحرق. إن وقوف العناصر المناصرة للإصلاح إلى جانب السلطان لم يجعلها في مأمن من القوى المعادية، ومع ذلك فإن التطورات لم تقف عند هذه الحدود، وكذلك فإن دور الكتّاب في كنف الدولة سيكون حاسماً في السنوات التالية التي أعقبت عهد سليم الثالث. إن قوات الانكشارية كانت العامل الحاسم في الإطاحة بالتجربة الإصلاحية، وقد وجدت هذه القوى دعماً من جانب الهيئة الدينية. إن موقف العلماء يتوجب أن نحيط به على ضوء تطور الإصلاحات، واتساع نفوذ الكتّاب في إدارة الدولة. فإذا كان بعض أفراد العلماء من أصحاب المناصب العليا قد وقفوا إلى جانب سليم الثالث، فإن سائر الهيئة العلمية وطلاب المدارس الدينية وأئمة الحارات كانوا غير مبالين بالإصلاحات ومدوا الجمهور الثائر بالحماس اللازم. ومع

ذلك فإن موقف العلماء ينبغي أن يلاحظ من خلال تطور جهازهم خلال القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر.

IV

شكل الكتّاب أقلية بسبب تكوينهم الحرفي، وبسبب اقتصار نشاطهم على الخدمة الإدارية في مكاتب الباب العالي أو السرايا. لكن هذه الأقلية أثبتت نشاطاً وحيوية. ونبع تأثيرهم من خلال خدمتهم في مواقع الدولة العليا وأعطوها رجالات مناصب عليا ووزراء. ونلاحظ منذ أواسط القرن السابع عشر أن الكتّاب أمكنهم أن يعززوا مقدراتهم بعلوم حديثة ليست مستمدة من العلوم الدينية التقليدية مما زاد من اندماجهم في أجهزة الدولة. ويمكن القول بأن الكتّاب هم الذين يدفعون الدولة باتجاه السياسة الإصلاحية ويخلقون المسوغات والتبريرات لترويج الإصلاح العسكري والإداري. واندفاع الكتّاب في هذا الاتجاه يعود أيضاً إلى عوامل خاصة بحرفتهم، وبسبب ارتباطهم بأجهزة الدولة والسلطان بشكل خاص، فإن الكتّاب كانوا يجدون أنفسهم في تنافس مع نفوذ العسكر والعلماء على السواء.

وقد أسهم الكتّاب في تطوير مبدأين سيكون لهما أثر حاسم في القرن التاسع عشر، المبدأ الأول يتعلق بتحرير مفهوم جديد للدولة ودورها، فمنذ ابراهيم متفرقة نجد تركيزاً على ضرورة أن تأخذ الدولة المبادرة في فرض رقابتها على كافة قطاعات المجتمع. وفكرة إقامة جيش منظّم كانت تعني أن تعزز الدولة مقدرتها ونفوذها بجيش يتبع أوامرها وتدفع أجور جنوده من خزينتها. وقد عمل الكتّاب ممن تسلموا مناصب الوزارة على تعزيز هذا المبدأ. أبعد من ذلك فإن الكتّاب كانوا يبلورون مفهوماً لدولة تستمد بموجبه شرعيتها من ذاتها ومن مصلحتها دون العودة إلى شريعة تتأصل فيها وعليها.

لكن الكتّاب كأقلية معزولة في مكاتب الإدارة الحكومية والسلطانية، لم تكن تملك تأثيراً في العامة، ولم تكن تملك قنوات اتصال مـع الجماعات المدينية. والرسائل التي كان يعدها الكتّـاب، كانت على غـرار نصائـح الملوك، خطابات موجهة إلى السلاطين، وقد خدمت الطباعة في ترويـج هذه الرسائل لدى الطبقة الضيقة من الإداريين ورجال الطبقة الحاكمة.

وأسهم الكتّاب من جهة أخرى، وبشكل أشد وضوحاً في الترويـج لضرورة الأخذ بالتقنيات والعلوم الحديثة الناهضة في أوروبا، بل دعوا إلى تعلّم اللغات الأوروبية، وهذه الدعوة لم تكن بغير أسس، ويمكن أن نجد أسسها في وجهتين عُبر عنهما منذ بدء القرن الثامن عشر، فمن جهة كان التتريك الذي حض عليه إبراهيم باشا داماد في عصر التوليب يدفـع إلى التخلي عن اللغات التقليدية الفارسية والعربية، ويمهد للأخذ بلغات أخرى تحمل في طياتها العلوم الحديثة. والدعوة إلى استلهام التقنيات الحديثة التي بثها الكتّاب واندرجت في الصراع الداخلي بين السلطان من ناحية وقوات الانكشارية من جهة أخرى. ومن هنا فإن الدعوة برمتها كانت تلقى الشروط المناسبة للنمو وتلقى التشجيـع اللازم من السلطان والطبقة الحاكمة بشكل عام.

وقد ألمحنا سابقاً إلى أن حزمة الكتّاب صارت تعزز وترفد بعناصر لا تتحدد من حرفة الكتابة، بل إن طلاب المدارس التي أُسست في نهاية القرن الثامن عشر، والذين يعدون بالعشرات والمئات صاروا يحتلون مواقـع كانت من اختصاص الكتّاب، إلا أن هذا التطور لم يفك عـزلة الكتّـاب ولم يمنحهم التأييد الأهلي، وعلى العكس من ذلك فإن طلاب هذه المدارس كانوا عرضة لسخرية العامة حسب ما يفيدنا سيد مصطفى الذي يتحدث عن التدريبات في الساحات العامة، والتي استقبلت بلامبالاة الأهالي. إلّا أن هذا

التطور برمته ستظهر آثاره في منتصف القرن التاسع عشر، مع استقرار المعاهد العلمية الحديثة غير الخاضعة للمؤسسة الدينية ووصاية العلماء، والتي ستؤثر على تماسك حرفة الكتّاب مما سيؤدي في النتيجة إلى تصدعها حين يحل طلاب المعاهد الحديثة من الكتّاب الجدد في مواقع أهل حرفة الكتابة التقليدية.

وعلى عكس الكتّاب، كان العلماء يملكون تأثيراً قوياً في العامة، وبصفتهم مدرسين وقضاة، كانوا يملكون شرعية تمثيل العامة ويشكلون بالنسبة لهم مرجعاً موثوقاً وقد وقف العلماء، وآلاف الطلاب والمدرسين في استامبول وحدها، ضد الإصلاحات بشكل عام، وتحفظوا تجاه الدعوة إلى التحديث ووقفوا ضدها وساهموا أحياناً في الإطاحة بها، ولم يجد العلماء مصلحة تشركهم في قبول الإصلاحات أو الدعوة إليها. ومع ذلك فإن هذا الموقف الإجمالي لا يمكن اختصار سلسلة المواقف التي اتخذها العلماء.

رأينا في بداية القرن الثامن عشر أن العلماء وافقوا على نحو مشروط وأفتوا بافتتاح المطبعة عام ١٧٢٧م بحيث منحوا المطبعة الصبغة الشرعية ووضعوها تحت وصايتهم حين فرضوا عليها رقابة دائمة. في نفس الوقت فإن الكتّاب الذين خرجت الدعوة إلى افتتاح المطبعة من بين صفوفهم، وقفوا منها موقفاً معارضاً خوفاً على أصول حرفتهم، وهو خوف سابق لأوانه، إلا أنهم لم يتمكنوا من نقل معارضتهم إلى خارج أروقة السرايا ورضخوا في النتيجة لرغبة الوزير والسلطان. وهذه الآراء والمواقف المتعارضة ليست ممثلة للخط العام الذي انتهجه الكتّاب في تأييد الإصلاحات واستيعاب التقنيات الحديثة. وفي المقابل فإن موقف شيخ الإسلام والعلماء الذين قبلوا افتتاح المطبعة لا يمثل مجمل رأي العلماء والجهاز الديني.

وكان السلاطين يستطيعون أن يختاروا لمناصب شيخ الإسلام وقضاة

العسكر العلماء المؤيدين لسياستهم، وكان كبار العلماء المتحدرون من أصول مدينية راسخة في أغلب الحالات يعتبرون أنفسهم جزءاً من الطبقة الحاكمة كأعضاء في الديوان السلطاني. ومن هذه الوجهة ينبغي أن نميز بين كبار العلماء من جهة وبين صغارهم أي الطلبة وصغار المدرسين والأئمة، وبين الطرق الصوفية الشعبية التي لا تملك أية مواقـع مباشرة في الطبقة الحاكمة.

وقد اختار سليم الثالث شيوخ الإسلام وقضاة العسكر خلال عهده من المؤيدين لسياسته. وكان تاتارجيق عبد الله زاده مثالاً على عدد من العلماء المشاركين في سياسة الإصلاح والدعوة إلى النظام الجديد(١). وكان دور العلماء، وشيـخ الإسلام بصفة خاصة، حاسماً في إصدار الفتاوى التي هي بمثابة تسويغات شرعية لسياسة السلطان. والوظيفة الفقهية كانت تبرر وتفرض على العلماء الكبار إصدار الفتاوي الفقهية التي درجت العادة على إصدارها عند الاحتياج إلى ذلك. ونجد في المقابل أن الإطاحة بأحمد الثالث ١٧٣٠، والإطاحة بسليم الثالث عام ١٨٠٧ قد أتت إثر فتاوى صادرة عن شيوخ الإسلام، مما يفسر لنا كيف أن الوظيفة الفقهية التي يمسك بها العلماء دون غيرهم كانت تملك القابلية على التكيّف مـع شروط الواقـع القائم ولم تفتقر في أي وقت للمبررات التي تستطيـع استحضارها من تراث فقهي جهد الفقهاء في إكسابه مرونةً لا تحد.

وبسقوط سليم الثالث ظهر مقدار المعاداة التي أبداها عامة العلماء للإصلاح، وأظهرت التطورات الانقسام الكامن في قلب الهيئة الدينية بين أقلية مكونة من كبار العلماء يمكنها تبعاً لمواقعها في الطبقة الحاكمة أن تقف إلى جانب الإصلاحات، بينما وقفت غالبية العلماء من المدرسين والطلاب

(١) HEYD, Uriel: the ottoman Ulema and Westernization in the times of Selim III and Mahmoud: II Scripta Hierosolymitana, IX (1961) pp. 63-96.

موقف المعارض لما يبدو تهديداً للتراث الإسلامي للدولة. ويمكن القول بأن انهيار تجربة سليم الثالث إنما يعود إلى المعارضة الشديدة من جانب غالبية العلماء الذين هم على اتصال مباشر بعامة الناس ويملكون القدرة على مدهم بالحماس اللازم عند استعار الثورات المعادية للسلطة.

وتظهر لنا التطورات اللاحقة أن إنجاح سياسة إصلاحية لا يتم بمعزل عن الجهاز الديني. وإن دعم الكتّاب ومشاركتهم في رسم الخطط الإصلاحية ليس كافياً لإنفاذ الإصلاحات الضرورية. وتعطينا تجربة محمود الثاني (١٨٠٨ ــ ١٨٣٩) نموذجاً للدور الذي اضطلع به العلماء في إنجاح الخطط التي أعدها السلطان محمود الثاني للقضاء على الانكشارية وإنشاء قوات عسكرية نظامية.

ويبدو أن محمود الثاني قد اتبع سياسة مختلفة لسليم الثالث. ففي الوقت الذي أخفى فيه خططه وأحاطها بالكتمان اللازم، كسب العلماء إلى جانبه من خلال تعيينه أشخاصاً موالين في مناصب شيخ الإسلام وقضاة العسكر، كما انه في المدة السابقة للقضاء على الانكشارية، بين ١٨٢٣ و١٨٢٦، عمد إلى إضفاء الصفة الدينية على نفسه من خلال مشاركته في الاحتفالات الدينية وبناء المساجد. وأصدر عام ١٨٢٤ فرماناً يمنع على الآباء إيقاف متابعة الأبناء لدروسهم الدينية حتى يكتسبوا الخبرة الكافية في العلوم الإسلامية، وأعطى الفرمان لأئمة الحارات الصلاحيات في هذا المجال مما منحه صورة السلطان الساهر على الشريعة، وأكسبه تأييد صغار العلماء والأئمة المناهضين تقليدياً للإصلاح، وأمّن له ذلك تأييد العلماء لخططه وتحالفهم مع الدولة. والسلطان محمود الثاني الذي وضع نصب عينيه فشل سليم الثالث كان مهتماً بأن يمنح إجراءاته التأييد الأهلي. وبالفعل فقد عمد، وقبل أشهر من إعلان تنظيماته إلى إجراء اجتماعات سرية شارك فيها العلماء

بفعالية في التحضير للإصلاحات المقبلة، وعلى هذا النحو، وبدلاً من إعلان ولادة قوات جديدة على غرار «النظام الجديد» الذي أثار حفيظة العلماء والانكشارية على السواء، قرّ الرأي على أن تشكل القوات الجديدة من صفوف الانكشاريين أنفسهم. وبدل استلهام النموذج الغربي الذي يثير معارضة المحافظين، فقد اتخذ الجيش المصري نموذجاً للجيش المقترح تأسيسه بحيث يكون النموذج إسلامياً. وأعطى العلماء عشية تنفيذ المشروع موافقتهم الشرعية: إن من واجب كل مؤمن أن يملك كفاءة في فنون الحرب، وطاعة السلطان واجبة على كل مؤمن(١).

اعتبر القضاء على الانكشارية في حزيران ١٨٢٦ عملاً خيرياً (الواقعة الخيرية). وتشدد العلماء في ذلك، ودعوا إلى ملاحقة كتائب الانكشارية في المناطق خارج استامبول. وأعطي لهذا الحديث معنىً ديني، فقد احتشد العلماء رافعين السنجق الشريف داعين إلى تنظيم الجنود وإيقاع العقاب الشديد بأعداء الأمة(٢). وصار القضاء على الانكشارية واجباً لحماية الإيمان الإسلامي. وفي مسلسل الأحداث نجد أن السلطان قد حلَّ الطريقة البكتاشية التي كانت تتبعها قوات الانكشارية واعتبرت خارجة عن القانون، فصودرت ممتلكاتهم وأُعطيت إلى الأوقاف التي يشرف عليها جهاز العلماء.

إلى هذا الحد كانت الحاجة إلى العلماء تبدو وكأنها قد وصلت إلى غايتها. ومع ذلك فإن السلطان أبقى على تعاونه مع العلماء في نفس الوقت الذي أطلق لنفسه حرية اتخاذ القرارات بمعزل عنهم، وخصوصاً بعد الحرب مع الروسيا عام ١٨٢٩ والتي عارضها فريق من العلماء قبل اندلاعها. وبعد الهزيمة اندفع السلطان في إصلاحاته العسكرية وفي سياسة

(١) Levy, Avigdor: the ottoman Ulema and the Military Reforms of Sultan Mahmud II. Asidn and African Studies Vol. 7 (1971) pp. 13-41.

(٢) Levy, A: P. 18

التحديث إلى المدى الأبعد. وفي المرحلة اللاحقة لعام ١٨٣٠ كان العلماء في وضع المضطر إلى مساندة سياسة التغريب دون أن يكون لهم يد فيها أو دون أن تحظى بموافقتهم المسبقة.

إن السياسة التي انتهجها السلطان محمود الثاني بخطوطها العريضة هي من رسم الكتّاب وطبقة أهل القلم. والتي أضاف إليها السلطان مبدأ ذرائعياً يتلخص باستخدام رجال الدين استخداماً أداتياً لتحرير برنامجه. فقد وافق العلماء على ضرب حلفائهم التقليديين الممثلين بقوات الانكشارية. ويبدو الأمر في إطاره التاريخي كحدث لا مفر منه، إلا أنهم مهدوا الطريق لتقليص نفوذهم كجهاز ديني وعلى نحو تدريجي. والواقع فإن الجيش الحديث الذي حل مكان قوات الانكشارية أصبح بؤرة الدعوة إلى التحديث، وبصفته المؤسسة الأكبر تحديثاً وتنظيماً سيصبح الجهة المسؤولة عن مصير الدولة. وهو الذي سيطيح بنفوذ الجهاز الديني في المراحل اللاحقة من تاريخ الدولة.

في تشرين الثاني / نوفمبر ١٨٣٩ سيعلن السلطان الجديد عبد المجيد التنظيمات الخيرية التي تنص على: لزوم وضع وتأسيس قوانين جديدة تتحسن بها إدارة ممالك دولتنا العلية. وكان فرمان الكلخانة هذا من وضع كتّاب الإدارة العثمانية الذين واصلوا خط أسلافهم كتّاب القرن السابع عشر والثامن عشر. بحيث نستطيع ملاحظة الدور الذي لعبه الكتّاب ــ أهل القلم ــ في تقرير اتجاهات الدولة العثمانية حتى نهاية أيامها.